ش

ورقة حقائق حول :

و اقع قطاع الدواجن في قطاع غزة في ظل حرب الإبادة

القطاع الزراعي- شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

أبريل 2026

جدول المحتويات

مقدمة 2
قطاع الدواجن قبل حرب الإبادة: 2
قطاع الدواجن في ظل حرب الإبادة 3
تدمير قطاع الدواجن و أثره على الأمن الغذائي في قطاع غزة: 4
أبرز التحديات التي تواجه قطاع الدواجن بعد الحرب 4
إمكانيات الاستجابة في مرحلة التعافي المبكر: 5
تدمير ممنهج يخالف القانون الدولي الإنساني 5
التوصيات 6

مقدمة:

تتناول هذه الورقة واقع قطاع الدواجن في قطاع غزة في ظل الدمار الواسع الذي لحق به منذ اندلاع العمليات العسكرية في 7 أكتوبر 2023. وتهدف الورقة إلى تقديم عرضٍ موجز حول وضع القطاع قبل الحرب، وحجم الأضرار التي لحقت بمكوناته الإنتاجية، وانعكاسات ذلك على الأمن الغذائي وسبل العيش، مع تحديد فجوات الاستجابة وأولويات التدخل الإنساني والتعافي المبكر.

يكتسب هذا القطاع أهمية خاصة في السياق الغزّي، حيث يشكل قطاع الدواجن أحد ركائز الأمن الغذائي والاقتصادي في قطاع غزة، لارتباطه بتوفير اللحوم البيضاء والبيض وسلاسل الدخل لآلاف الأسر. فقبل اندلاع حرب الإبادة في 7 أكتوبر 2023، كان القطاع يغطي نسبة كبيرة من الطلب المحلي على البيض واللحوم البيضاء عبر شبكة من المزارع والفقاسات ومصانع الأعلاف. أدّت الحرب إلى دمار واسع للبنية التحتية، تمثل في نفوق أعدادٍ كبيرة من الطيور، ووقف شبه كلي للإنتاج، مما خلق حاجة مُلِحة لتدخلات عاجلة لدعم مرحلة التعافي.

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على أوضاع قطاع الدواجن وفقاسات البيض في قطاع غزة وتستعرض أهم الخسائر التي تعرض لها هذا القطاع، إضافة إلى الحاجة الملحّة لإدراج منظومة الدواجن وفقاسات البيض ضمن أولويات الاستجابة الإنسانية وإعادة الإعمار للقطاع الزراعي والأمن الغذائي في قطاع غزة.

قطاع الدواجن قبل حرب الإبادة:

قبل اندلاع الحرب الأخيرة، شكّل قطاع الدواجن ركيزة أساسية للأمن الغذائي في غزة وساهم في تلبية نسبة كبيرة من احتياجات السكان محليًا. كان قطاع غزة مكتفٍ ذاتيًا إلى حد كبير في إنتاج الدواجن والبيض الطازج ومنتجات غذائية أخرى، مما قلل اعتماده على الواردات في هذه السلع[1]. وتشير إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2022، أن القطاع الزراعي بما في ذلك الثروة الحيوانية، قد ساهم بحوالي 11% من الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة[2]، ووفّر فرص عمل لآلاف المواطنين في تربية الدواجن والصناعات المرتبطة بها.

القدرة الإنتاجية:

تُشير الإحصائيات أن قطاع غزة كان يضم قبيل الحرب حوالي 2500 مزرعة دجاج لاحم تنتج نحو 22 مليون دجاجة لاحمة سنويًا، إضافة إلى 250 مزرعة دجاج بيّاض تركز معظمها في مدينة غزة وشمالها ومدينة خانيونس، وبلغ إنتاجها السنوي ما يقارب 200 مليون بيضة سنويًا وهو ما كان يغطي حاجة السوق المحلي. كما كان هناك ما بين 350–400 مزرعة لتربية طيور الحبش، كانت تنتج قرابة مليون طير سنويًا.

كما شملت منظومة الإنتاج قبل الحرب قدرات تفريخ مستخدمة ضمن الدورة الإنتاجية، حيث بلغ إجمالي بيض التفريخ المستخدم سنويًا نحو 36 مليون بيضة، وأسهم ذلك في إنتاج ما يقارب 22 مليون دجاجة لاحمة سنويًا. كما قُدّر إجمالي بيض تفريخ الحبش المستخدم سنويًا بحوالي 1.6 مليون بيضة. إضافة لذلك، كان في قطاع غزة 22 فقاسة للبيض، بطاقة إنتاج تُقدر بحوالي 40 مليون بيضة تفريخ سنويًا، إلى جانب 5 مصانع أعلاف تنتج 35 ألف طن علف سنويًا[3].

[1] تقييد الإنتاج المحلي للأغذية يفاقم الأزمة الإنسانية في قطاع غزة. منظمة الأغذية والزراعة. 05.08.2024. https://www.fao.org/newsroom/story/restricted-local-food-production-exacerbates-the-humanitarian-crisis-in-the-gaza-strip/ar

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.28.11.2023. https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4644

[3] مقابلة مع أ. ماجد جرادة، مدير الجمعية الزراعية للفقاسات والدواجن والأعلاف. 24 ديسمبر 2025.

وبذلك، أسهم قطاع الدواجن قبل أكتوبر 2023 في توفير معظم احتياجات السكان من اللحوم البيضاء والبيض محليًا، مع اعتماد محدود على الواردات ضمن الدورة الإنتاجية.

قطاع الدواجن في ظل حرب الإبادة:

ألحقت الحرب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة في 7 أكتوبر 2023 دمارًا كارثيًا بقطاع الدواجن، إذ تعرضت البنية الإنتاجية لدمار شامل، وتوقف الإنتاج بشكل شبه كامل. وقد وصفت وزارة الزراعة الفلسطينية ما حدث بأنه إخراج للإنتاج الحيواني من الخدمة بنسبة 100% بما يشمل قطاع الدواجن[4]. وتعرض القطاع لخسارات كبيرة منها:

- **تدمير المزارع ونفوق الطيور**: دُمّرت معظم مزارع الدواجن تقريبًا بفعل القصف المباشر وانعدام المستلزمات، ما أدى إلى نفوق 90% من الدجاج اللاحم. كما نفق 90% من الدجاج البياض حوالي 850 ألف دجاجة، نتيجة القصف وتوقف الرعاية وانقطاع الأعلاف، مما أدى إلى خسارة إنتاج تُقدر بحوالي 250 مليون بيضة سنويًا كانت توفرها هذه الطيور. إضافة لذلك، انهار قطاع الحبش تمامًا مع تدمير جميع مزارع الحبش ونفوق نحو مليون طير حبش كانت تربى سنويًا[5]. علاوة على ذلك، فقد نفق أكثر من 300 ألف طير دواجن منزلي بفعل القصف في مختلف أنحاء القطاع[6].

إحدى مزارع تربية الدواجن بعد الحرب-المصدر الجمعية الزراعية للفقاسات والدواجن والأعلاف

- **تدمير الفقاسات ومصانع الأعلاف** :تعرضت البنية التحتية الحيوية للإنتاج لدمار شامل، فقد تم تدمير 20 فقاسة من أصل 22 فقاسة في قطاع غزة. وكانت هذه المفاقس تنتج نحو 40 مليون بيضة تفريخ سنويًا قبل تدميرها. كما دُمرت جميع مصانع الأعلاف الخمسة في القطاع، والتي كانت تنتج حوالي 35 ألف طن سنويًا، ما أدى لانقطاع إمدادات العلف المحلي تمامًا عن مزارع الدواجن وبقية الثروة الحيوانية[7].

- **انهيار الإنتاج**: نتيجة لهذا الدمار الواسع، توقف إنتاج لحوم الدواجن والبيض تمامًا في قطاع غزة خلال الحرب. كما أن الدواجن الطازجة لم تعد متوافرة بالسوق المحلي بشكل كامل. و تشير التقارير إلى أن ما بقي حيًا لا يتجاوز 1% من إجمالي الدواجن في قطاع غزة، أي أن 99% من الثروة الداجنة قد فُقدت[8].
- **خسائر اقتصادية فادحة:** قدّرت وزارة الزراعة مجمل خسائر قطاع الإنتاج الحيواني بحوالي 232 مليون دولار أمريكي نتيجة العدوان، ويشمل ذلك الدواجن وبقية الثروة الحيوانية[9].
- **فقدان مصادر الدخل:** شكل قطاع الدواجن مصدرًا رئيسيًا لسبل العيش لآلاف الأسر، حيث وفر فرص عمل مباشرة وغير مباشرة في مجالات متعددة مثل المزارعين، الأطباء البيطريين، وتجار الأعلاف. وأدى التدمير شبه الكامل للقطاع إلى فقدان واسع لمصادر الدخل، مما فاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وزاد من معدلات البطالة.

المؤشر	ما قبل 7 أكتوبر 2023	خلال حرب الإبادة
إجمالي الدجاج اللاحم	إنتاج 36 مليون دجاجة/سنة	نفوق 90% من الدجاج اللاحم

[4] إسرائيل تعدم الأمن الغذائي في غزة وتدمر 90% من أراضيها الزراعية12.04.2025 https://www.aljazeera.net/politics

[5] ورقة حقائق: حول أثر حرب الإبادة الإسرائيلية على القطاع الزراعي في محافظات غزة. الإغاثة الزراعية. يناير 2025| https://pal-arc.org/uploads/1741001331161333103 2.pdf

[6] إسرائيل تعدم الأمن الغذائي في غزة وتدمر 90% من أراضيها الزراعية12.04.2025 https://www.aljazeera.net/politics (مصدر سابق)

[7] الإغاثة الزراعية يناير 2025| https://pal-arc.org/uploads/1741001331161333103 2.pdf (مصدر سابق)

[8] منظمة الأغذية والزراعة03.10.2024 https://www.fao.org/newsroom/detail/gaza-geospatial-data-shows-intensifying-damage-to-cropland/ar

[9] إسرائيل تعدم الأمن الغذائي في غزة وتدمر 90% من أراضيها الزراعية12.04.2025 https://www.aljazeera.net/politics (مصدر سابق)

المؤشر	ما قبل 7 أكتوبر 2023	خلال حرب الإبادة
إجمالي الدجاج البيّاض	850 ألف دجاجة بيّاضة تنتج (250 مليون بيضة/سنة)	نفوق ~90% من الدجاج البيّاض و (250 مليون بيضة/سنة)
الفقاسات	22 فقاسة تنتج 40 مليون بيضة تفريخ/سنة	تدمير 20 فقاسة وخسارة 40 مليون بيضة تفريخ
الدجاج الحبشي (رومي)	150 مزرعة تربي مليون طير/ سنويًا[10]	نفوق 1 مليون طير حبش

تدمير قطاع الدواجن و أثره على الأمن الغذائي في قطاع غزة:

أدت حرب الإبادة إلى انهيار شبه كامل في مصادر الثروة الحيوانية في قطاع غزة، وهو ما انعكس بشكل مباشر على حالة الأمن الغذائي لسكان القطاع. ووفقًا لتحليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC)، فقد وصل 22% من السكان إلى المرحلة الخامسة (مرحلة المجاعة والانعدام الحاد للأمن الغذائي)، بينما يواجه أكثر من نصف مليون إنسان خطر المجاعة الوشيكة.[11] وحتى 18 آب/أغسطس 2025، أعلنت وزارة الصحة عن 263 حالة وفاة نتيجة الجوع وسوء التغذية، بينهم 112 طفلًا.[12]

كما فرض الاحتلال الإسرائيلي حصارًا مشددًا على قطاع غزة، ومنع إدخال أي لحوم أو بيض طازج، كما منع إدخال الطيور أو الدواجن الحية، وسمح فقط بإدخال كميات قليلة من اللحوم المجمدة على فترات متقطعة. أدى هذا إلى ارتفاع أسعار اللحوم المجمدة بشكل غير مسبوق، ما جعلها خارج قدرة معظم الأسر. وقد وصفت منظمات حقوقية منها منظمة العدل الدولية هذا النهج بأنه سياسة تجويع ممنهجة تُستخدم فيها الغذاء كأداة ضغط على السكان المدنيين في غزة[13].

أبرز التحديات التي تواجه قطاع الدواجن بعد الحرب[14]

بعد دخول الهدنة حيز التنفيذ في أكتوبر 2025، بدأت بعض المحاولات للتعافي والبدء بتشغيل بما تبقى من القطاع، إلا أن هذه الجهود تواجه عدة تحديات كبيرة تعرقل أي محاولة تعافي، ومن أبرز هذه التحديات:

- **انقطاع الكهرباء والوقود**: أدى الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي والنقص الحاد في الوقود اللازم للمولدات إلى شلّ عمل الفقاسات والمزارع .إذ تتطلب حضانات البيض ورعاية الصيصان توفير تيار كهربائي ثابت أو وقود للمولدات للتدفئة والإضاءة. كما أن شح الغاز، الذي يُستخدم لتدفئة حظائر الدواجن، زاد من تعقيد الوضع ما يعيق محاولات التعافي.
- **نقص الأعلاف والمياه**: تسببت الحرب في انقطاع تام لسلسلة إمداد الأعلاف نتيجة لتدمير مصانع العلف المحلية ومنع إدخال الأعلاف من الخارج. أدى هذا إلى أزمة حادة في تغذية الدواجن، مما تسبب في نفوق ما تبقى من الطيور بسبب الجوع .بالإضافة إلى ذلك، فقد تضررت أكثر من 87% من آبار الري بسبب القصف والعمليات العسكرية، مما جعل توفير المياه النظيفة للمزارع أمرًا في غاية الصعوبة[15].
- **نقص الأدوية البيطرية والخدمات**: تعرضت سلاسل التوريد للتعطيل التام نتيجة الحصار والظروف الأمنية الصعبة، مما أدى إلى انقطاع الأدوية البيطرية واللقاحات اللازمة للوقاية من الأمراض وعلاج الدواجن. علاوة على ذلك، فقد توقفت الخدمات الإرشادية البيطرية في ظل الظروف اللوجستية والأمنية المعقدة، ما يضاعف المخاطر الصحية التي تهدد أي محاولات تعافي.

---

[10] الجزيرة نت 12.04.2025| https://www.aljazeera.net/politics

[11] التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي| https://www.ipcinfo.org/ipc-country-analysis/details-map/en/c/

[12] الجزيرة نت 18.08.2024| https://www.aljazeera.net

[13] منظمة العدل الدولية 03.07.2025 -https://www.amnesty.org/en/latest/news/2025/07/gaza-evidence-points-to-israels-continued-use-of-starvation-to-inflict-genocide-against-palestinians/

[14] مقابلة مع أ. ماجد جرادة، مدير الجمعية الزراعية للفقاسات والدواجن والأعلاف. 24 ديسمبر 2025. (مصدر سابق)

[15] منظمة الأغذية والزراعة 03.10.2024 https://www.fao.org/newsroom/detail/gaza-geospatial-data-shows-intensifying-damage-to-cropland/ar

إمكانيات الاستجابة في مرحلة التعافي المبكر:

رغم الدمار الواسع الذي طال قطاع الدواجن، ورغم التحديات القائمة، تشير التقديرات إلى إمكانية إعادة التشغيل الجزئي لنحو 250 مزرعة دواجن. إضافة إلى نحو 50 مزرعة لتربية طيور الحبش ما زالت قائمة، إلا أنها بحاجة ماسة إلى إعادة تأهيل شاملة نتيجة الدمار الكبير الذي لحق بها، فضلًا عن استخدامها حاليًا كمراكز إيواء للنازحين[16]، ما يشكّل فرصة للتعافي المبكر في حال توفير الحد الأدنى من متطلبات التشغيل، ولا سيما مصادر الطاقة البديلة. ويمكن أن يسهم دعم هذه المزارع في استئناف إنتاج محلي محدود من الدواجن، بما يدعم تقليل الاعتماد الكامل على المساعدات الغذائية ويدعم الانتقال التدريجي من الإغاثة الإنسانية إلى مسار التعافي والإنعاش الإنمائي.

"في حال السماح بإدخال مصادر طاقة بديلة، مثل الطاقة الشمسية أو الوقود اللازم لتشغيل المولدات، يمكن إعادة تشغيل الفقاسات المتبقية في قطاع غزة. إن تشغيل هذه الفقاسات قد يتيح إنتاج ما يقارب 50% من احتياجات السوق المحلي من الدجاج اللاحم[17]."

تدمير ممنهج يخالف القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الانسان

إن التدمير الواسع والممنهج لقطاع الدواجن في قطاع غزة، يعد انتهاكًا خطيرًا لأحكام القانون الدولي الإنساني، ولا سيما المادة 55 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف[18]، التي تلزم حماية البيئة من الأضرار البيئية وطويلة الأمد. كما يشكل هذا التدمير انتهاكًا لمبدأ التمييز المنصوص عليه في المادة 48 من البروتوكول الأول، والمادة 52 منه التي تحمي الأعيان المدنية، حيث أن قطاع الدواجن والبنية التحتية الزراعية هي أعيان مدنية لا يجوز استهدافها ما لم تتحول إلى أهداف عسكرية، وهو ما لم يتم إثباته.

علاوة على ذلك يُعد استخدام التجويع كوسيلة حرب جريمة حرب بموجب المادة 8(2)(ب) (xxv) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والمادة 54 من البروتوكول الأول. إن تدمير قطاع الدواجن، ومنع إدخال الغذاء والمدخلات الزراعية، أدى إلى وفيات مؤكدة نتيجة الجوع وسوء التغذية، مما يستدعي التدقيق في هذه الأفعال كجرائم دولية.

من منظور قانون حقوق الإنسان، يشكل ما حدث انتهاكًا خطيرًا للمادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تكفل الحق في الغذاء الكافي، والمادة 12 منه التي تكفل الحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية. كما أن حرمان المدنيين من الغذاء يشكل انتهاكًا للمادة 23 من اتفاقية جنيف الرابعة . كما أن حالات الوفاة الموثقة بسبب الجوع وسوء التغذية (263 حالة بينها 112 طفلًا) تشكل انتهاكًا صارخًا للمادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تكفل الحق في الحياة.

وفي ضوء قرارات محكمة العدل الدولية في دعوى جنوب أفريقيا ضد دولة الاحتلال الإسرائيلي، والتي شددت على ضرورة ضمان وصول المساعدات الإنسانية والغذاء إلى سكان غزة، فإن استمرار منع إدخال مدخلات الإنتاج الزراعي (أعلاف، أدوية بيطرية، وقود، ألواح شمسية) يُشكل مخالفة لهذه التدابير الوقتية الملزمة قانونًا.

يهدد هذا التدمير الحق في الغذاء ووسائل العيش للأسر الفلسطينية بشكل مباشر، وهو ما يتعارض مع المبادئ الأساسية التي نص عليها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في حق الغذاء والأمن البيئي، وحق الحياة بكرامة.

---

[16] مقابلة مع أ. ماجد جرادة، مدير الجمعية الزراعية للفقاسات والدواجن والأعلاف. 24 ديسمبر 2025. (مصدر سابق)

[17] المصدر السابق

[18] البروتوكول الإضافي الأول، الصليب الأحمر الدولي https://ihl-databases.icrc.org/ar/ihl-treaties/api-1977?activeTab=

التوصيات:

أولاً: توصيات عامة للاستجابة والتعافي

- إدراج قطاع الدواجن كأولوية ضمن خطط الاستجابة الإنسانية والإغاثة الزراعية، نظرًا لدوره المحوري في تعزيز الأمن الغذائي المحلي ودعم سبل العيش والمساهمة في الاقتصاد الوطني.
- إعادة تأهيل البنية التحتية الإنتاجية للقطاع من خلال إعادة بناء وترميم المزارع، الفقاسات، مصانع الأعلاف، ودعم المزارعين المتضررين بما يمكّن من استئناف الدورة الإنتاجية بشكل تدريجي ومستدام.
- ضمان السماح الفوري وغير المقيّد بدخول مدخلات الإنتاج الأساسية، بما يشمل الأعلاف، الأدوية واللقاحات البيطرية، الوقود، ومصادر الطاقة البديلة مثل ألواح الطاقة الشمسية، باعتبارها عناصر أساسية لنجاح جهود التعافي.
- توثيق شامل ومنهجي للأضرار والخسائر التي لحقت بقطاع الدواجن، تمهيدًا لعمليات المساءلة القانونية والتعويض، وضمان إدراج هذا الملف ضمن أولويات الإغاثة وإعادة إعمار القطاع الزراعي على المستويين الوطني والدولي.
- دعم وتمكين المؤسسات الأهلية المحلية كشركاء رئيسيين في تنفيذ برامج التعافي الزراعي، بما يضمن تكامل التدخلات، واستدامتها، وبناء منظومة غذائية محلية قادرة على الصمود.

ثانيًا: توصيات متعلقة بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان

- **تفعيل الملاحقة القانونية الدولية** من خلال توثيق الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان المرتكبة بحق قطاع الدواجن والبنية التحتية الزراعية، ورفع الملف إلى المحكمة الجنائية الدولية وآليات التحقيق الدولية المستقلة، باعتبارها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية قد ترقى إلى جريمة الإبادة الجماعية.
- **الضغط على المجتمع الدولي** ومطالبة الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف بالوفاء بالتزاماتها بموجب المادة 1 المشتركة، بضمان احترام دولة الاحتلال الإسرائيلي للقانون الدولي الإنساني، واتخاذ تدابير فاعلة لوقف سياسة التجويع وضمان الإدخال الفوري وغير المشروط للمدخلات الزراعية.
- **إدراج الحق في الغذاء كأولوية في جهود إعادة الإعمار**والعمل على إعادة بناء القطاع الزراعي والداجن في إطار مقاربة قائمة على الحقوق، تضمن تحقيق الأمن الغذائي المستدام كحق أساسي من حقوق الإنسان، وليس كمنحة إنسانية.
- **دعم آليات المساءلة المحلية والدولية** وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية في توثيق الانتهاكات وإعداد ملفات قانونية للمقاضاة أمام المحاكم الوطنية والدولية.

خاتمة

إن تدمير قطاع الدواجن في قطاع غزة ليس مجرد ضرر اقتصادي عابر، بل هو جزء من سياسة ممنهجة لتقويض قدرة السكان المدنيين على البقاء، وتنتهك أقدس حقوق الإنسان ألا وهي الحق في الحياة، والحق في الغذاء، والحق في الصحة، والحق في مستوى معيشي لائق. في ظل فشل المجتمع الدولي في وقف هذه الانتهاكات، يبرز دور المنظمات الأهلية والشبكات الحقوقية في التوثيق والمقاضاة والضغط لضمان عدم إفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب، وضمان أن يكون التعافي المبكر قائمًا على أسس حقوقية تضمن الكرامة والعدالة للشعب الفلسطيني.